هـاني حورانـي

سمات الحركة العمالية الاردنية وتركيبها الداخلي (١٩٥٠-١٩٥٧)

ما ان انتزع العمال حقهم في التنظيم النقابي حتى تسارعت وتيرة تشكيل النقابات وانتظام العمال والمستخدمين في صفوفها . فبين نهاية العام ١٩٥٣ (اي عام صدور قانون نقابات العمال رقم ٣٥) وحتى منتصف العام ١٩٥٦ تشكلت في الاردن ٣٩ نقابة ، كان لها ما يزيد على الخمسين فرعا [١] .

ويعكس الجدول رقم (١) ادناه هذه الحقيقة بسطوع ، فقد قفز عدد النقابات بوتيرة سريعة ، وتضاعف عدة مرات خلال سنوات قليلة جدا : ففي العام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ اقتصر عددها على ٦ نقابات ، فتضاعفت في العام التالي الى ٢٤ نقابة ، وفي العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ بات عددها ٣٩ نقابة ، اي اكثر من ستة اضعاف عددها في عام ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤ . وتضاعف عدد فروع النقابات بالوتيرة ذاتها خلال السنوات المذكورة . اما عدد اعضاء النقابات فقد قفز بوتيرة اسرع ، بالنظر الى ضآلة عددهم في سنة انطلاق الحركة النقابية . ففي العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ كان عددهم يوازي ٤٨٩٧ عضوا ، اي عشرة اضعاف عدد الاعضاء في العام الذي سبقه (اي ٥٤/ ١٩٥٥) . لكن هذا العدد ارتفع عام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ الى ٩١٢٨ عضوا ، اي بنسبة ارتفاع تزيد عن ٨٦,٤٪ بالمقارنة مع عددهم في العام ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ .

ويعود هذا النمو العددي للنقابات واعضائها خلال هذه السنوات القليلة الى جملة من الشروط المساعدة والمحفزة اهمها ما يلي :

اولا : تفاقم المشكلات الحياتية والاقتصادية التي كان يعاني العمال والشغيلة وسائر المستخدمين بأجر منها ، كالبطالة ، والغلاء وتدني الاجور وطول ساعات العمل واتساع نطاق الفصل التعسفي والتسريح والتخفيض العشوائي للاجور ، وتردي ظروف العمل ، وغياب التشريعات التي تكفل حقوق العمال وتوفر لهم الحد الادنى من الضمانات الاجتماعية والصحية .

لقد كانت المشكلات المذكورة ، واشتداد الاستغلال الرأسمالي لقوة العمل في ظل غياب